

ومع ذلك لارتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية لإمقدار نصف ما يترتب على إعادة التقدير من زيادة في هذه القيمة طبقا لقانون الإصلاح الزراعي وذلك في العام الزراعي ١٩٧٨/١٩٧٩
وتسرى القيمة الإيجارية بالكامل اعتبارا من العام الزراعي ١٩٨٠/١٩٧٩ وتحمّل المستأجر عن المالك ٥٠٪ من زيادة الربط عن السنة المالية ١٩٧٩

(المادة الثانية)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ شبان سنة ١٣٩٨ (١٢ يولييه سنة ١٩٧٨)

حسنى مبارك

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨

بتعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الإقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي أو أي جهة أخرى وتسوية أوضاعهم

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعين العاملون الموجودون - في تاريخ نفاذ هذا القانون - بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالأقاليم والاتحادات الإقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ انعقادهم بالاتحادات المذكورة - كانوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال وذلك فيما عدا شرط اللياقة الصحية .

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٨

في شأن مد العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ بمد عضوية أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعد العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن مد عضوية مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية الحالية حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٩ ، أو إلى حين صدور قانون التعاون الزراعي الجديد أيهما أقرب .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ شبان سنة ١٣٩٨ (١٢ يولييه سنة ١٩٧٨)

حسنى مبارك

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان الزراعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستمر العمل بالتقدير العام الحالي للإيجار السنوي للأراضي الزراعية المتخذ أساسا لتقدير ضريبة الأطنان حتى آخر ديسمبر ١٩٧٨ وذلك استثناء من حكم المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان .

ويبدأ العمل بالربط الجديد للضريبة بناء على إعادة التقدير اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٩